من انطلاقتها، أخذت تتردّد، في الاوساط السياسية الاردنية، ومنذ نيسان (ابريل) ١٩٨٨، أحاديث عن «اتفاق الاردن مع الاتحاد السوفياتي على المبادىء العريضة لفكرة المؤتمر الدولي، وعلى تمثيل م.ت.ف. وان الاردن سوف يقبل باقامة دولة فلسطينية مستقلة، اذا كانت هذه رغبة الشعب الفلسطيني؛ وانه ليس [ثمّة] تنافس بين الاردن وم.ت.ف.»[٢٠]. وفي الجانب المقابل، بات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، يردّد «ان ما كان جائزاً تكتيكياً قبل الانتفاضة لم يعد جائزاً بعدها». وعكست هذه الجملة «تقديراً يرقى الى مستوى التقديس لفعل الانتفاضة و[عكست]، في الوقت عينه، تفهّماً من القيادة الفلسطينية لثقل المسؤولية، وللحسابات الدقيقة التي أصبحت تنظّم ايقاع القرار السياسي الفلسطيني، وذلك في خطين متوازيين: الاول يستهدف تصعيد وتائر المشروع الانتفاضي في الداخل؛ و[الثاني] يسعى الى توظيف نتائج هذا المشروع لتحصيل مكتسبات سياسية بوزن الانتفاضة»[٢١]. وأدرك الاردن، مبكراً، التطوّرات الكبيرة التي جاءت الانتفاضة بها وأثرها المباشر والحاسم في خياراته السياسية، من جهة، وفي علاقته بالمنظمة والشعب الفلسطيني، من جهة أخرى. وبات عليه ان يترك للفلسطينيين كامل فرصتهم في التعبير عن تطلّعاتهم الوطنية. وبالفعل، فـ «عندما تأكد للاردنيين ان دولتهم أصبحت، بالديناميات الخاصة بها، قادرة على انجاز 'أردنة' الاردن، تولّت الاسرة الهاشمية صوغ الخط البديل الذي يعلن، دون تهيّب أو حرج، عن انفكاك التحالف السابق [مع الفلسطينيين]»[٢٢]. وأعلن الملك حسين، بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨، عن فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية. وقال، في بيان أذاعه بهذا الخصوص: «ان هناك توجّهاً فلسطينياً، وعربياً، يؤمن بضرورة ابراز الهوية الفلسطينية، بشكل كامل، في كل جهد، أو نشاط، يتصل بالقضية الفلسطينية، أو بتطوراتها؛ كما اتضح ان هناك قناعة عامّة بأن بقاء العلاقة القانونية، والادارية، مع الضفة [الفلسطينية]، وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال، يتناقض مع هذا التوجّه، مثلما يكوّن عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي الى كسب التأثير الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب يناضل ضد احتلال أجنبي... [و] الوحدة العربية، بين أي شعبين عربيين أو أكثر، هي اختيار لكل شعب عربي... وعلى أساس ذلك، تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني بالوحدة مع الاردن العام ١٩٥٠، ومن منطلقه نحترم رغبة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالانفصال في دولة فلسطينية مستقلة»[٢٣].

بين «الاردنة» و«الفلسطنة»

جاءت خطوة الاردن، هذه، بمثابة محاولة كبيرة ومباشرة «لحماية شرق الاردن من خطر الانتفاضة ان نجحت، ومن فشلها ان تُمعت»[٢٤]. وبذلك انتقل الاردن الى «خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدّد لشرق الاردن»[٢٥]؛ اذ بدأ ميزان القوى الاقليمي يميل في غير صالحه ويدفعه باتجاه «الاردنة» التي تمثّل خياره المفضّل في مثل هذه الاوضاع، بالاضافة الى تعقّد علاقته بفلسطين، وتعاظم أزمته الاقتصادية، وتراجع أهميته الاستراتيجية في نظر الغرب[٢٦]. وأجمع كثيرون على ان مخاوف الاردن من تطوّرات اسرائيلية محتملة احتلت موقعاً هامّاً في تفسير لجوء الاردن الى فك ارتباطه مع الضفة الفلسطينية. فقد تصاعدت، في السنوات الاخيرة، وخصوصاً مع اشتداد الانتفاضة، أصوات اسرائيلية يمينية عدّة، دعت الى حل المسألة الفلسطينية في الاردن. وتزعّم وزير التجارة والصناعة الاسبق، اريئيل شارون، الحملة ضد الاردن في هذا الاتجاه. وعبّرت أوساط اسرائيلية مؤيدة لهذه الدعوات عن مفاهيم هذا التيار بقولها، انه «ما دامت أغلبية سكان الضفة الشرقية لنهر